

هو العبدول والوسط مجاه وكل طرفي قسما
الامور دميم ثم اختلف هؤلاء فمنهم من
قال في المسألة اشبه المطلوب وهو الحكم
الذي لو نفع الله في المسألة لنفع عليه وبني
الافقون هذا الاشبه ولستكلم في ثلاثه
مواضع اخبرها في بني التقيوض وثانيها في
بني الاشبه وثالثها في تكليفه متناول
لما قلناه نحن ٥ اما الموضع الاول فالذي
يدل عليه ان هذه الشرايع مضايح والمضايح
لا تسع اختيار العباد بوضحة ان المكلف قد
يختار الفساد كما يختار الصلاح فلا يختار ان
يدفع الى الاختيار يتوقه هذا المشاق فان

قيل

قيل انه يا من ذلك لقول الله تعالى انك لا
تحكم الا بالحق قلنا كيف جواز الاستمرار ذلك
من غير علم بوجه المضايح وهل هذا الا ان
ينفق من الا في الكتابه ومن الجاهل الصديق
فيما يخبر به عن الجيوب على ان الله تعالى لم
يقبل ذلك لاحد من العلماء وكيف يضح ما قاله
ولين ذلك يلزم في الغامي فلا وجه لتخصيص
العالم واما الموضع الثاني فالقول بالاشبه
محكي عن ابي الحسن قال وان لم يكلف اصابته
هو هو قول ابي علي وابن ابي عمير وسفيان بن عيينه
سبحان وهو المحكي عن محمد بن الحسن الا انه